الرئاسي يضغط لرفع التعرفة الجمركية وبن بريك يتحفظ

مخاوف من تفاقم الأزمة الاقتصادية

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر خاصة لصحيفة «الأمناء» أن مجلس القيادة الرئاسي وجّه مؤخرًا الحكومة بضرورة رفع التعرفة الجمركية، وهو القرار الذي قوبل بتخوف وتحفظ من قبل رئاسة الحكومة التي اعتبرت التوقيت غير مناسب وقد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وبحسب المصادر، فإن رئيس مجلس القيادة الرئاسي كان قد تقدم بهذا الطلب منذ تعيين رئيس الحكومة الحالي، إلا أن الأخير ظل رافضًا للفكرة معتبرًا أن أي زيادة في هذا التوقيت قد تتسبب في أزمة أوسع وتؤثر سلبًا على أسعار السلع الأساسية.

وأفادت ذات المصادر أن المقترح يعود إلى رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى، حسام الشرجبي، والذي دفع باتجاه تنفيذ الزيادة رغم التحفظات الرسمية والشعبية.

وكان عدد من الصحفيين والمراقبين الاقتصاديين قد انتقدوا في وقت سابق توجهات الرئاسي نحو الزيادة، محذرين من انعكاساتها الخطيرة على السوق المحلي والقدرة الشرائية للمواطنين، في ظل التدهور المستمر للعملة وتفاقم الأعباء المعيشية.

الخارجية.. قرارات تعيين جديدة تثير الجدل وسط اتهامات بـ«تدوير النفايات الدبلوماسية»

عدن/الأمناء/ خاص:

أثارت قرارات وزير الخارجية في الحكومة الشرعية، شايع الزنداني، جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية والدبلوماسية، على خلفية تعيينات جديدة اعتبرها مراقبون استمرارًا لنهج «تدوير النفايات الدبلوماسية»، وتجاهلا لحالة التصدع التي تعيشها الحكومة في ظل ظروف معقدة تمر بها البلاد.

وفي أحدث القرارات الصادرة، تم تعيين السفير السابق محمد عبدالله الحضرمي، سفيرًا فوق العادة ومفوضًا لدى جمهورية التشيك، رغم الانتقادات الواسعة التي طالته خلال فترة عمله السابقة في وزارة الخارجية.

كما شملت القرارات تعيين سالم أحمد عبدالله بلفقيه، سفيرًا فوق العادة ومفوضًا لدى جمهورية إندونيسيا، في خطوة اعتبرها البعض استمرارًا لنهج الترقيات الشكلية دون اعتماد على تقييم الأداء.

وفي السياق ذاته، تم تعيين ابتسام علي الشاطر مستشارة مكلفة بالشؤون الثقافية في السفارة اليمنية لدى تركيا، ضمن سلسلة تعيينات وصفها منتقدون بأنها تفتقر للشفافية وتعكس اختلالات مزمنة في إدارة الملف الدبلوماسي اليمني.

ورأى ناشطون سياسيون ودبلوماسيون سابقون أن هذه التعيينات لا تراعي معايير التوازن الجغرافي ولا تعتمد على الكفاءة المهنية، بل تُكرس لنهج المحسوبية والمجاملات السياسية، في وقت تتطلب فيه المرحلة إعادة هيكلة شاملة لمؤسسات الدولة وفي مقدمتها وزارة الخارجية.

وتواجه وزارة الخارجية منذ سنوات انتقادات حادة تتعلق بتضخم الكادر الدبلوماسي، وضعف الرقابة على أداء السفارات، وتوزيع المناصب بناءً على الولاءات لا الكفاءات، وهو ما يزيد من تعقيد وضع الحكومة ويؤثر على صورتها الخارجية.

هل تمول المناطق المحررة الحرب ضدها؟ أرقام صادمة تكشف الواقع

الأمناء / خاص:

كشفت مصادر مطلعة عن تحويل ما يقارب 45 مليار ريال سعودي شهرياً من المناطق المحررة في جنوب اليمن إلى مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي، في صورة مدفوعات لسلع وخدمات متنوعة، في مقدمتها الخضروات والفواكه، الاتصالات، والقات، وغيرها من المنتجات الحيوية التي يتم استيرادها من صنعاء إلى الجنوب.

وأوضحت المصادر أن هذا الرقم الكبير يعكس واقع التبعية الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها المناطق المحررة، مشيرة إلى أن هذه التحويلات تُعد بمثابة رافد تمويلي رئيسي للميليشيا الحوثية، في وقت يُفترض فيه أن تكون هذه المناطق في حالة «استعداد» حقيقي للتحرر الكامل وبناء كيان اقتصادي مستقل.

وفي ضوء هذه المعطيات، وجّهت جهات وطنية رسالة إلى دول التحالف العربي والمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى دول الرباعية الدولية، دعت فيها إلى وقفة جادة أمام هذا الواقع الاقتصادي المختل، مؤكدة أن استمرار تدفق هذا الكم من الأموال إلى الحوثيين يقوّض مفاهيم السيادة والاستقلال، ويشكل تناقضاً مع أهداف الحرب والتحرر.

وحذرت الرسالة من أن الاعتماد الاقتصادي على مناطق الحوثي لم يعد مجرد مسألة تجارية، بل تحول إلى أداة اختراق مباشر تهدد الأمن الاجتماعي والسياسي للمناطق المحررة.

ودعت الرسالة إلى مراجعة استراتيجية اقتصادية شاملة، تبدأ ببناء اقتصاد بديل حقيقي، وتفعيل الرقابة على الأسواق، وتمكين المؤسسات الإنتاجية، إلى جانب استخدام أدوات ردع اقتصادية وسياسية تجاه أي أنشطة أو قنوات تمويل غير مشروعة.

واختتمت الرسالة بالتأكيد على أن الأرقام المتداولة لا ينبغي النظر إليها كمجرد إحصائيات، بل كـ«جرس إنذار يستوجب تحركاً فورياً»، يعيد ضبط بوصلة المعركة الوطنية على أسس اقتصادية واضحة ومستقلة.

انهيار غير مسبوق للريال.. رصاصة جديدة في الحرب على الجنوب

الأمناء/خاص:

موجة انهيار جديد يشهده الريال بوتيرة غير مسبوقة، ما أدى إلى موجة غلاء واسعة أثقلت كاهل المواطن الجنوبي.

الأزمة تتسبب في تفاقم الأعباء اليومية أمام المواطن الجنوبي في ظل تصاعد حرب الخدمات وتعمد الحكومة تجاهل التدخل الجاد لمعالجة الأزمة.

هذا الانهيار لا يعدّ مجرد خلل في السياسة النقدية، بل نتيجة تراكمات ناتجة عن فشل حكومي مزمن في إدارة الملف الاقتصادي، وغياب أي خطوات فعلية للحد من التلاعب بالسوق المصرفية أو ضبط الفوضى التي تنهش القدرة الشرائية للمواطن.

إزاء هذا الوضع، أصبح المواطن الجنوبي عاجزًا عن توفير احتياجاته الأساسية، في ظل ارتفاع جنوني لأسعار المواد الغذائية، وانهيار منظومات الخدمات من كهرباء ومياه وصحة.

هذه الأزمة تعد جزءًا من معركة ممنهجة لتطويع الجنوب اقتصاديًا، عبر تعميق معاناته اليومية، واستخدام الوضع المعيشي كسلاح لإرباك الجبهة الداخلية، وإشغال المواطنين بهموم البقاء على حساب مطالبهم العادلة.

ورغم تفاقم الكارثة، تواصل الحكومة سياسة اللامبالاة، مكتفية بالبيانات الشكلية دون إجراءات حقيقية.

يأتي ذلك في وقت تتطلب فيه الأزمة تدخلًا عاجلًا وشاملًا لكبح تدهور العملة، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي، خاصة في الجنوب الذي يواجه تبعات مضاعفة نتيجة الاستهداف المتعمد عبر ما يُعرف بـ«حرب الخدمات».

الانهيار الاقتصادي بات يمثل أداة ضغط سياسي ضد الجنوب، وهو ما ينعكس على الشارع في شكل غضب متصاعد ونفاد صبر شعبي من استمرار هذا الاستهداف الخبيث الرسمي.

خبير أمريكي يدعو الهند للاعتراف بجنوب اليمن: «وحدة اليمن مجرد وهم قاتل»

وحدة اليمن مصدر فوضى.. والاستقلال الجنوبي بوابة الاستقرار

الأمناء / خاص :

دعا المؤرخ والكاتب الأمريكي مايكل روبن، الهند إلى تبني موقف دبلوماسي فاعل في الملف اليمني، عبر الاعتراف باستقلال جنوب اليمن، معتبرًا أن الوقت قد حان لتجاوز السياسات الغربية «العقيمة» التي فشلت في تحقيق الاستقرار، وأثبتت أنها تكرّس الفوضى بدلًا من الحل.

وفي تحليل نشره روبن عقب حادثة غرق السفينة «إيتيرنيتي سي» في البحر الأحمر على يد الحوثيين في 10 يوليو 2025، والتي أسفرت عن إنقاذ حارس أمن هندي كان على متنها، أشار إلى أن هذا الحدث يسلط الضوء على التهديد المتزايد الذي يشكله الحوثيون، مدعومين من الحرس الثوري الإيراني، على الملاحة الدولية. وأضاف أن هذا التهديد لا يُعزى فقط للعداء ضد إسرائيل والولايات المتحدة، بل لأن المشروع الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط (IMEC) يتجاوز الأراضي الإيرانية، ما يضر بمصالح طهران.

وأكد روبن أن الهند، كقوة إقليمية صاعدة ورابع أكبر اقتصاد عالمي، تعتمد بشكل أساسي على حرية الملاحة في حوض المحيط الهندي، ومن ثم فإن الاستقرار في هذا الإقليم يجب أن يصبح أولوية دبلوماسية لها، بعيدًا عن السياسات الغربية التي أثبتت فشلها في اليمن.

وأضاف أن الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، ركزت على الحفاظ على وحدة اليمن كأولوية دبلوماسية، ودفعت باتجاه «الشمول السياسي»، أي ضم كافة الأطراف المتصارعة في حكومة واحدة، وهو ما أدى إلى إعاقة الجهود الرامية لهزيمة الحوثيين واستعادة الأمن.

وأشار إلى أن التحالفات الواسعة التي تُفرض باسم السلام غالبًا ما تقود إلى الفوضى، وضرب مثالًا ساخرًا بمشاركة السلطة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونائبته الديمقراطية كمالا هاريس، معتبرًا أنها لو حدثت فعليًا لما كانت ناجحة، كما هو الحال مع مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، الذي يضم قوى متناحرة ومتضادة.

وأوضح أن أعضاء المجلس الرئاسي اليمني يعملون وفق أجندات متناقضة، إذ يتورط بعضهم، كفرع الإخوان المسلمين في اليمن، في دعم تنظيم القاعدة وتهريب الأسلحة للحوثيين، بينما يسعى آخرون لإفشال أي نجاح جنوبي. وتحدث عن معاناة سكان عدن، الذين يُمنعون من شراء الوقود رغم توفره، ما يؤدي إلى انقطاع الكهرباء في ظروف مناخية قاسية.

ويرى روبن أن الاعتقاد السائد لدى المجتمع الدولي بأن وحدة اليمن تضمن الاستقرار، هو افتراض غير واقعي ولا يستند إلى حقائق تاريخية. وذكّر بأن جنوب اليمن كان كيانًا مستقلًا منذ الحقبة الاستعمارية البريطانية، ثم كجمهورية اشتراكية بعد الاستقلال، قبل أن يُدمج قسرًا مع الشمال عام 1990، في وحدة لم تصمد طويلًا قبل أن تندلع حرب الانفصال عام 1994.

وبحسب روبن، فإن تاريخ اليمن منذ الوحدة يمثل أقل من 13% من تاريخه الحديث، ومع ذلك كانت تلك السنوات الأكثر اضطرابًا في تاريخه، ما يدحض بشكل قاطع فرضية أن الوحدة هي السبيل إلى الاستقرار.

وشدد على أن جنوب اليمن، المعروف تقليديًا بانفتاحه وتقدميته مقارنة بالشمال، بات يتمتع منذ سقوط صنعاء بيد الحوثيين عام 2014 باستقلال فعلي، وهو ما يُفترض أن تدركه القوى الدولية، وفي مقدمتها الهند.

ويرى الكاتب أن بوسع الهند، من خلال الاعتراف باستقلال جنوب اليمن، أن تؤسس نهجًا جديدًا للسياسة الخارجية في المنطقة، يعكس التغيرات الجيوسياسية ويدعم الاستقرار الحقيقي. ودعاها إلى استثمار إرثها الدبلوماسي منذ عهد نهرو، حين لعبت دورًا محوريًا في دعم حركات التحرر من الاستعمار، واعتبر أن الفرصة مواتية لاستعادة هذا الدور التاريخي، بما يخدم مصالحها الإقليمية، ويحقق الاستقرار في جنوب الجزيرة العربية وخليج عدن.

واختتم روبن مقاله بالتأكيد أن الاعتراف بجنوب اليمن المستقل ليس مسألة أخلاقية فحسب، بل ضرورة استراتيجية للهند، في ظل عالم تتغير فيه موازين القوى وتحالفات المصالح.